

الموقف المصري من أحداث غزة يحير الموالين والمعارضين

عودة القاهرة القوية للملف الفلسطيني تقوي جبهة

الحكومة داخليا

التوترات المستمرة التي يمكن أن تؤثر على الأوضاع في الداخل". وشكلت طريقة تفاعل النظام المصري مع التصعيد في قطاع غزة ارتباكاً على المستوى الداخلي، لأن المصريين على مدار عقد من الزمان لم يعتادوا التعاطي بهذه الطريقة من الدعم متعدد الوجوه والإشكال، وبنيت أحزاب الموالية رؤيتها على التعامل مع قطاع غزة على أساس أن حركة حماس تسيطر عليه وتديره وفقاً لحساباتها الضيقة.

ووجدت بعض الأحزاب والقوى السياسية الموالية للحكومة التي اعتادت توجيه الاتهامات والانتقادات لحماس نفسها مضطرة لأن تتحدث عن دعم المقاومة وتحشد باتجاه تسيير قوافل الدعم لغزة، ما ضرب مصداقيتها في مقتل وبدت كمنفذة لتعليمات دون أن تكون لديها مبررات لتفسير التغيير الحاصل في الموقف المصري.

جمال أسعد
التحركات المصرية
في غزة تضع المعارضة
الداخلية في مأزق

يحيى الكيدواني
السياسة المصرية
ترتكز على تقنية
الأجواء لإنهاء الانقسام

وكرست الكثير من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني جهودها لدعم مبادرة إعادة إعمار غزة وانخرطت في تنظيم فعاليات سياسية داعمة للقضية الفلسطينية. وتكرر الأمر مع المحسوبين على تنظيم الإخوان الذين لم يستوعبوا فكرة تقديم الدعم المصري لقطاع غزة واطلقوا اتهامات جزافية بإهمال تنمية الداخل وتوجيه الدعم الذي يستحقه المواطنون في مصر إلى الخارج، وهذه الأطراف أيضاً فقدت مصداقيتها بعد أن كان اتهامها للدولة المصرية يتعلق بحصار القطاع والتضييق عليه.

وأكد المحلل السياسي جمال أسعد أن "الممارسة السياسية لم يعد لها وجود مؤثر في الداخل وهناك أحزاب تؤيد الدولة بشكل مطلق من غير رؤية سياسية حقيقية تدافع عنها، وتلاشت الفروقات بين الليبراليين والبساطين، فالجميع يسير في ركاب الدولة".

واستنتج في تصريح لـ"العرب"، أن استخدام النظام المصري لجميع الأوراق التي يمتلكها في ملف قطاع غزة أو غيره من الملفات التي يفتتح عليها، يضع القوى السياسية الداخلية في مأزق لأنها ربطت توجهاتها بما يذهب إليه وتعاملت على أنها هيئات تعبر عن صوت النظام الحاكم ولا تمتلك حرية الحركة بمفردها لإقناع الشارع بتوجهاتها، ما ينطبق أيضاً على الإخوان الذين يخضعون لتوجهات قادتهم".

رغبة في سد الفراغ السياسي الداخلي، حيث نجحت الحكومة في بلورة مواقف متوازنة وضعتها في منتصف الأزمة. القائمون على رسم معالم السياسة المصرية أدركوا بأن التراجع عن الانخراط بشكل قوي ومؤثر في الصراع الحالي كان سيخصم من رصيد القاهرة التاريخي تجاه مسؤوليتها القومية والأخلاقية في القضية الفلسطينية، وأن وجود فجوات إستراتيجية في الدائرة القريبة يحمل تهديداً قوياً.

وخرجت القاهرة من كمونها وكأنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة لأن تمد أذرعها الإقليمية على نحو كبير بعد أن حصنت الجبهة الداخلية وقوضت الكثير من التحديات التي واجهتها السنوات الماضية، ووجدت الفرصة مناسبة لتحديد أطراف تتنافس معها على النفوذ في المنطقة، مثل قطر وتركيا، وأسهم التقارب الحالي في الحد من الصدام مع أي منهما.

وأوضح مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية عمرو الشويكي لـ"العرب"، أن "السياسة الخارجية المصرية لديها ثوابت راسخة نحو الدفاع عن القضية الفلسطينية كجزء محوري في الأمن القومي، غير أن أساليب التعامل معها هي التي اختلفت". وأضاف أن القاهرة وجدت في حالة الغضب العارمة داخل إسرائيل والضفة الغربية وغزة مناخاً ملائماً لرفع صوتها ويحظى بقبول أطراف عديدة، لكن في الوقت ذاته فإنها لم تصل إلى مرحلة المواقف الصلبة من انتفاضة العام 2000 مثلاً.

مع ذلك فإن التحولات السياسية التي مرت بها مصر وأفرزت تغييراً في نظام الحكم لم تؤثر على جوهر العلاقة مع إسرائيل، وبقيت اتفاقية كامب ديفيد بمعزل عن أي تغيير حدث بما فيها فترة وصول الإخوان للسلطة، وأن الدور المصري سيبقى في إطاره الداعم والباحث عن حلول تؤدي إلى التهدئة. ويشير متابعون إلى أن اختلاف الأدوات والخطاب السياسي وطريقة الدعم المادي لن تؤثر على جوهر الموقف المصري من القضية الفلسطينية، وأن المجتمع الدولي يدرك ذلك جيداً لكنه يصيب القوى التي درجت على المتاجرة بالقضية بالصدم.

وذكر وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري اللواء يحيى الكيدواني، أن "السياسة المصرية تسير في خطوط واضحة تجاه الشعب الفلسطيني وترتكز على تهيئة الأجواء لإنهاء الانقسام، والفرغ لحل الصراع سياسياً عبر حل الدولتين، وأن استخدام لغة خشنه يعبر عن خطورة الوضع في غزة".

وأوضح في تصريح لـ"العرب"، أن "القضية الفلسطينية تمثل أحد أبعاد الأمن القومي المصري وتتعامل معها أجهزة الدولة من دون النظر إلى الاستفادة المادية أو السياسية وما يهم القاهرة أن تكون هناك حالة من الاستقرار، وتجنب

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - أثار الموقف المصري المتعدد لدعم القضية الفلسطينية واستخدامه لغة خشنه ضد التصعيد الإسرائيلي الأخير، جملة من التساؤلات حول دلالاته في وقت ظهرت فيه مصر أكثر انفتاحاً على الأبعاد الإستراتيجية للدفاع عن أمنها القومي شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً، بما يشي بأن هناك رؤية جديدة أو راديكالية قديمة، ترتكز على زيادة النفوذ الخارجي، بما يتيح لها المناورة في بعض الملفات الإقليمية.

وحيرت هذه الرؤية حلفاء النظام المصري في الداخل والخارج، لأن المسار الذي سار فيه للتعامل مع الأزمة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية سوف تترتب عليه نتائج من المرجح أن تغير في التوازنات التي خبرها الصراع بين الجانبين خلال السنوات الماضية، بما يعيد تشكيل الدور المصري، ويجعله أكثر فاعلية.

وصبت حصيلة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، برعاية مصرية، في توطيد العلاقات بين القاهرة وواشنطن وتسلل أييب من ناحية، وبين القاهرة والسلطة الفلسطينية وحماس من ناحية ثانية، في مفارقة تؤكد أن التحركات المصرية اشتغلت كثيراً على اللحظة التي تضعها في منتصف الطريق ونقطة مركزية تلقي عندها جميع الأطراف وتواصلت قوافل الدعم المصرية إلى قطاع غزة من جهات حكومية وشعبية عديدة مع استمرار فتح معبر رفح أمام المصابين لتلقي العلاج بالداخل، بالتزامن مع تكثيف الجهود الدبلوماسية مع قوى إقليمية ودولية مختلفة للوصول إلى تهدئة، وهو ما تحقق بعد 11 يوماً من بدء الصراع في آخر طبعاته العسكرية.

ويقول مراقبون إن هناك توجهها مغايراً لما ذهبت إليه القاهرة خلال عمليات التصعيد التي تكررت خلال العقد الماضي، حيث تعاملت في السابق بطريقة حملت تحفظات في مسألة الانفتاح على غزة وسعت لمنع التداعيات السلبية على الأوضاع الأمنية بسيناء، وطغت المخاوف المتصاعدة من توظيف بعض الأطراف للحرب بين حماس وإسرائيل، والتأثير على الأمن المصري.

وعكس الانفتاح الراهن جملة من التصورات التي تعيد توجهات الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في التعاطي مع القضية الفلسطينية، والتي انطوت على مكونات شعبية في التعامل مع التصعيد الأخير، والتخلي نسبياً عن الخطاب الدبلوماسي وتحفظاته المعروفة، وطغى في كل مرة اشتعلت فيها الأوضاع على الحدود الشرقية.

لكن دوائر مصرية رأت أن الحرارة التي ظهرت في توجهات القاهرة للتعاطي مع ما يدور في غزة تعبر في جوهرها عن "سيرة" وتعد إسرائيل أيضاً جزءاً من نظام الملاحه العالمي "غاليليو" التابع للاتحاد الأوروبي. وبعد فترة وجيزة من انتخاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في عام 2017، زار وزير الاقتصاد والشؤون الرقمية الفرنسيين تل أبيب، وهي مركز الابتكار الإسرائيلي، قبل أشهر من زيارة وزير الخارجية للبلاد.

وسبق أن أعلنت فرنسا سنة 2011 عن شراء طائرات مسيرة بقيمة 500 مليون دولار، منتهكة بذلك الحظر المفروض على الأسلحة لمدة 44 عاماً والذي بدأه الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديغول بعد حرب عام 1967. وفي عام 2018، اتبعت إسرائيل بعد أن وافق البوندستاغ على استئجار طائرات إسرائيلية مسيرة لمدة تسع سنوات، وهو عقد بقيمة 1.2 مليار دولار أشاد به نتنياهو باعتباره "يساهم في الأمن الأوروبي".

لكن التغيير الرئيسي جاء من المجتمعات الأوروبية نفسها وهو رمز لتحول عميق في الداخل الأوروبي تجاه إسرائيل. ففي مواجهة الهجمات الإرهابية في السنوات القليلة الماضية، ربط الأوروبيون إسرائيل بشكل متزايد كدولة تواجه تحديات مماثلة. ويتضح ذلك التقارب من تصريح أورور بيرجيه، النائبة البرلمانية عن حزب ماكرون "الجمهورية إلى الأمام" ورئيسة مجموعة الصداقة الفرنسية الإسرائيلية بأن "لدينا جبهة مشتركة مع إسرائيل: النضال ضد الإرهاب الإسلامي".



الوجع الفلسطيني لم يعد أولوية أوروبية

كيف انقلب المزاج الأوروبي لصالح إسرائيل

الأداء الاقتصادي والتكنولوجي لتل أبيب وراء جذب الاهتمام الأوروبي تجاهها

ويلاحظ حداد أن القضية الفلسطينية تم استبعادها من أجندة الأولويات الأوروبية، وعلى الرغم من تصاعد العنف مؤخرًا، فمن النادر اليوم العثور على دبلوماسي أوروبي يدعي أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو المفتاح لحل جميع التوترات والصراعات في المنطقة، وهي وجهة نظر دينية تم تبنيها في المستشاريات الأوروبية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وإضافة إلى العامل الديني، فإن أحداث ما سمي بـ"الربيع العربي" والحرب الأهلية السورية وعواقبها على أوروبا، بما في ذلك الهجمات الإرهابية وزيادة الهجرة، والملف النووي الإيراني كلها قادت إلى تغيير الأولويات الأوروبية في الشرق الأوسط.

وبدا الأداء الاقتصادي والتكنولوجي لإسرائيل في جذب الاهتمام الأوروبي، حيث كانت إسرائيل أول دولة غير أوروبية مرتبطة بسلسلة من الهيئات العلمية في الاتحاد الأوروبي مثل البرامج الإطارية للبحث والتطوير التكنولوجي والمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، المعروفة باسم "سيرن".

وتعد إسرائيل أيضاً جزءاً من نظام أوربان بترخيص حار في القدس في عام 2018، وهي الزيارة التي تعرضت لانتقادات محلية بسبب تاريخ الرجل القوي اليميني المتطرف في التودد ودعم معاداة السامية والمحرقة النازية، كما زار قادة شعبيون أوروبيون آخرون، مثل نائب رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك ماتيو سالفيني، إسرائيل في عام 2018.

وأدان المؤرخ الإسرائيلي زئيف ستيرنهيل ما اعتبره رغبة نتنياهو في رؤية نفسه "كجزء لا يتجزأ من هذه الكتلة المعادية لليبرالية". لكن اللهجة الأوروبية الأكثر ودية تجاه إسرائيل لا يمكن تفسيرها فقط من خلال علاقة نتنياهو الوثيقة مع عدد قليل من القادة الأوروبيين غير الليبراليين مثل أوربان، بما أن كل أوروبا تتحرك الآن لدعمه.

ويمكن مزج من الأسباب الاقتصادية والجيوسياسية والمحلية الأوروبية أن يفسر هذا التحول التدريجي الذي لا يمكن إنكاره.

كشفت الحرب الدائرة مؤخراً بين الفلسطينيين والإسرائيليين عن حدوث تغيير جذري في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه إسرائيل، حيث عبر العديد من قادة أوروبا وبشكل خاص من الشعبويين وممثلي اليمين المتطرف عن دعمهم لإسرائيل، في تجاوز لحالة الفتور التي شابت العلاقات معها العقود الماضية. ويعزو محللون انقلاب المزاج الأوروبي لصالح تل أبيب إلى أن معاناة الفلسطينيين لم تعد تمثل أولوية بالنسبة إليهم مقابل الأداء الاقتصادي والتكنولوجي اللافت لإسرائيل الذي جذب الاهتمام الأوروبي تجاهها.

واشنطن - وافق المجلس الأوروبي مؤخراً، على القرار القاضي بوقف إطلاق النار بشأن الحرب الدائرة في غزة، لكن المستشار النمساوي سيباستيان كورتس، الذي رفع العلم الإسرائيلي على المباني الرسمية تضامناً مع الدولة التي واجهت هجمات صاروخية من قبل حركة حماس، ليس الوحيد من ضمن الزعماء الأوروبيين الذين أعربوا علناً عن دعمهم لإسرائيل. ومنذ بداية الجولة الجديدة من الصراع بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة، عبر القادة الأوروبيون بشكل علني عن دعمهم لحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها ووصفت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل صواريخ حماس بأنها "هجمات إرهابية"، وردت الطبقة السياسية الألمانية من اليسار واليمين، في خضم حملة برلمانية، دعمها إسرائيل.

من النادر اليوم العثور على دبلوماسي أوروبي يدعي أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو المفتاح لحل التوترات في المنطقة

ووصفت المرشحة عن حزب الخضر وزعيمة الانتخابات الحالية أنالينا بربوك الأمن الإسرائيلي بأنه "المصلحة الوطنية للدولة الألمانية الحديثة".

واعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بهذه التصريحات الداعمة، وشكر الرئيس الأمريكي جو بايدن وكذلك القادة الأوروبيين، وتحديداً "رئيس فرنسا، ورئيس الوزراء البريطاني، ومستشار النمسا، ومستشارة ألمانيا، وآخرين".

وكتب بنيامين حداد مدير مبادرة أوروبا المستقبلية في المجلس الأطلسي بواشنطن في تقرير ضمن مجلة فورين بوليسي الأمريكية أن المعركة الأخيرة، كشفت عن حدوث تغيير جذري في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه إسرائيل، التي استغرق صنعها سنوات.

ولكن حال العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية لم يكن هكذا، حيث اشتبهت علاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل بالبرودة منذ عقود. وخلال الانتفاضة الثانية، بذل الاتحاد الأوروبي جهوداً لموازنة دعم إدارة جورج



مصر تفرض نفسها رقماً وزائفاً في معادلات الصراع في المنطقة

